



## الأجور وتكاليف المعيشة

الدكتور سنان علي ديب

تعد سياسة الأجور من أهم السياسات التي تنتهجها الدول لتحقيق جزء من العدالة الاجتماعية و لتأمين الحاجات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وعمل و حريات وكلما كان الحد الأدنى للأجور يقارب متطلبات العيش الكريم المحترم كلما كانت هذه السياسة صحيحة و بناءة, بينما كلما زادت الفجوة بين الأجور و المتطلبات كلما أدى ذلك لأمراض اجتماعية و اقتصادية كثيرة , وهكذا فالفجوة بين الأجر الممنوح وبين متطلبات العيش الكريم هي مؤشر مهم جدا , و هدف الدول عبر سياساتها التنموية ردمها و زيادة الأجور بما تحقق الرفاهية للمواطنين , وهكذا فلسياسة الأجور أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام لما لها من تأثير على إنتاجية و جودة أداء العمل الاقتصادي و تنعكس هذه السياسات الأجرية بشكل خاص على أداء العمل البشري كون سياسة الأجور تعتبر أداة تحفيز للنوعية الجيدة من الموارد البشرية و بتكامل هذه النوعية الجيدة المدربة ذات الكفاءة البشرية مع سياسة أجور عادلة و كافية من اجل تحقيق مستوى معاشي جيد من الحياة, فالنتيجة الحتمية عمل متقن و إنتاجية جيدة .

وكذلك يقوم الأجر بدور المحفز المادي في التوزيع السليم للقوى العاملة بين القطاعات و الأقاليم , وفي خلق الكوادر الأساسية و تزويد القطاعات الاقتصادية بالقوى العاملة المدربة و المتخصصة .

و يجب عند تحديد الأجر أن يؤخذ بعين الاعتبار وقت العمل و كثافته و شروطه و صعوبة تنفيذه لئتم التناوب بين الأجر و نوعية العمل و كميته.

و تلعب الأجور و مدى دقتها و تناسبها مع الأسعار و الجهود المبذولة في العمل دوراً مهماً في جودة الأداء الاقتصادي و الاجتماعي, و يمكن أن يكون لهذه السياسة آثار سلبية على المستوى الأخلاقي , و هذا ما نلاحظه في معظم البلدان النامية التي يكافح سكانها كفاحاً شديداً نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي , الأمر الذي يدفع العامل للبحث عن أكثر من عمل واحد في اليوم , و يقضي معظم وقته في العمل بعيداً عن الأسرة , مما ينعكس على تنشئة و تربية و تعليم و صحة أفراد الأسرة , و كذلك على إنتاجية هذا العامل في الأعمال التي يقوم بها . فانخفاض الدخل يؤدي بالعامل لأن يبحث عن عمل إضافي أو أكثر من أجل الحصول على القوة الشرائية التي يستطيع فيها تأمين الحياة اللائقة و المناسبة لاستمرار الحياة و التنمية المستمرة , فالنغذية التي يقدمها الآباء لأبنائهم تتوقف إضافة لعدد الأولاد إلى الدخل الذي يحصل عليه هذا الأب , و بالتالي انخفاض الدخل سوف يؤدي إلى سوء التغذية و بالتالي نمو غير صحي و غير سليم , وكذلك انخفاض

الأجر يؤدي إلى ابتعاد الأب و أحياناً الأم عن المنزل لفترة طويلة , و هذا ما ينعكس على تنشئة الأطفال و خاصة في ضوء ضعف الأداء التربوي في الحضانة أو المدرسة أو المؤسسات الاجتماعية الأخرى إضافة إلى أن اضطراب العامل للبحث عن أكثر من عمل سوف يؤدي إلى تزايد مشكلة البطالة و ذلك لأن الأعمال الإضافية ستكون على حساب فرص عمل من الممكن أن تكون لأشخاص عاطلين عن العمل, و كذلك هجرة الكفاءات العلمية و الفنية , و يزيد من ظاهرة عمالة الأولاد أيضاً , و انتشار الهدر و الفساد .  
وتسعى الدولة أو المنظمة من خلال سياسة الأجور لتوجيه و تنسيق الجهود البشرية من أجل تحقيق أهداف معينة و يجب أن تراعي هذه السياسة الأمور التالية :

- تعويض و مكافأة الأداء السابق للفرد العامل و التعويض عن الخبرة و التعليم و التدريب التي أكتسبها الفرد و التي تساعد في أدائه المستقبلي .

-ضمان جذب الأفراد المناسبين لشغل الوظائف و تحقيق عدالة الأجور بين جميع فئات العاملين , كما تهدف أيضاً إلى تشجيع الأفراد على بذل المزيد من الجهد في المستقبل هذا بالإضافة إلى تشجيع الأفراد على البقاء في العمل وعدم تركه و خاصة عندما يشعرون بعدالة و كفاية الأجور التي يتقاضونها.

ولا بد من معرفة نسبة العاملين بأجر عند دراسة العاملين لابد لنا من دراسة الحالة العملية للعاملين في سورية , حيث يقصد بالحالة العملية حالة الفرد في العمل الذي يمارسه هل هو صاحبه أو يعمل بأجر نقدي أو متعطل عن العمل و غير ذلك ,إن معرفة الحالة العملية لقوة العمل أمر هام و ضروري لمعرفة التبدل في مركز الأفراد من خلال علاقة الفرد العامل بالآخرين في المنشأة الاقتصادية حيث تبدل واقع سوق العمل بارتفاع نسب العاملين بأجر أو انخفاضهم أو ارتفاع نسبة من يعمل لحسابه و انخفاض نسبة أصحاب العمل .

حيث يدل على النهج الاقتصادي المتبع هل هو أحادي الجانب يعتمد على القطاع العام أم يتجه نحو التعددية بدخول القطاع الخاص

كانت نسبة من يعمل بأجر نقدي تشكل النسبة الكبرى للإناث و الذكور حيث أن نسبة هذه الفئة شكلت ( 54.8%) عام 2003 بعد أن كانت تشكل ( 54.7%) عام 1995 و ( 62%) عام 1981 و كذلك نلاحظ أن نسبة الإناث العاملات بأجر مازالت تشكل النسبة العظمى من قوة العمل النسائية حيث شكلن ( 54.4%) عام 2003 و ذلك بالرغم من أنهن كن يشكلن ( 47.5%) عام 1995 و ( 62%) عام 1981 و أصبح عددهن عام 2003 (414180) عاملة بأجر , كذلك انخفضت نسبة الذكور ممن يعملون بأجر من ( 61.3%) عام 1981 ليصبحوا ( 54.9%) من قوة العمل الذكورية السورية , و يعود السبب الأهم لكبر نسبة العاملين بأجر من قوة العمل بسبب حجم القطاع العام في سورية و كونه يشكل النسبة العظمى من الفعاليات الاقتصادية في سورية .

2 - أما بالنسبة لفئة من يعمل لحسابه فنلاحظ ارتفاع هذه النسبة لتصبح ( 25.7%) عام 2003 بعد أن كانت تشكل ( 21%) ممن يعمل لحسابه عام 1995 رغماً من أنهم كانوا يشكلون ( 25.3%) عام 1981 ,

و كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة النساء و الذكور ممن يعملون لحسابهم حيث بلغت نسبة الذكور (28.4%) عام 2003 بعد أن كانوا يشكلون ( 25.0%) عام 1995 أما بالنسبة للقوة العاملة النسائية التي تعمل لحسابها فقد أصبحت نسبتهم ( 12.4%) عام 2003 بعد أن كن يشكلن ( 5.4%) عام 1995 بالرغم من أنهن شكلن ( 11.3%) عام 1981 , و يعود سبب ارتفاع هذه النسبة بسبب الاتجاه نحو إشراك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية و اتجاه أغلب المواطنين نحو المشاريع الصغيرة وكذلك بسبب ما خلفته موجة المعلوماتية من فرص عمل بكلفة معقولة و يمكن أن يكون لكبر حجم القطاع غير المنظم دورا في نمو هذا النوع من النشاط النسائي.

و في عام 2011 كانت الإحصاءات تقول : بأن تعداد المشتغلين ممن يعملون لحسابهم في سورية، أي من الطبقة المتوسطة هو: 1.4 مليون شخص ونسبة 29% من مجموع المشتغلين. بينما العاملون بأجر، أي الطبقة العاملة السورية تعدادها مع العاطلين عن العمل: 3.6 مليون، ونسبة 62.6% من المشتغلين، بينما أصحاب الأعمال نسبتهم 4% من المشتغلين. أما إذا ما أخذنا نسبة وسطي الأسرة والإعالة في سورية البالغ 4 إلى واحد تقريبا في عام 2010، فإن تعداد العاملين بأجر وأسرهم في سورية، يبلغ قرابة 18 مليون، ونسبة: 83% تقريبا من سكان سورية في عام 2010. أي أن العاملين بأجر هم الغالبية في سورية.وقدر حجم العمالة التاركة لعملها بحوالي 25 % خلال الأزمة نتيجة أسباب مختلفة وكذلك لوحظ ازدياد كبير للقطاع غير النظامي ليصل لحدود 55 %

#### 4- 2 - 2 الأجر و تكاليف المعيشة

لقد شهدت الأجر في سورية تغيرات كمية كبيرة لم تتناسب دائما بشكل ملائم مع المستوى العام للأسعار و بالتالي أدت إلى آثار كبيرة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك أثرت على أداء و جودة و تنمية الموارد البشرية , فقيمة الرواتب و الأجر تتجلى فيما يمكن للفرد أن يحقق من سلع و رغبات غذائية و خدمات متنوعة و لمعرفة مدى تناسب هذه الأجر مع المستوى المعاشي وفي هذا الإطار كان المكتب المركزي للإحصاء قد أعد سلة غذائية عام 2009 و على الرغم مما كان يختلف عليه بتلك الفترة من حيث تضخيم الأرقام و البعد عن الواقع لتمير و تبرير سياسات إلا أننا سوف نعتمد عليها لتبيان الاحتياجات الحالية و لدراسة حجم الفجوة بين الرواتب و متطلبات المعيشة مكونات سلة الاستهلاك في سورية حيث تضمنت 400 سلعة وخدمة موزعة على مجموعة الإنفاق الرئيسية و الفرعية بحيث تعكس تركيبة السلة تفضيلات المستهلكين داخل الاقتصاد الوطني و تشكل حصة المواد الغذائية الحصة الرئيسية إلى جانب مكونات السكن والوقود و بالنظر إلى مكونات السلة نجد مكوناتها الأساسية لا تعكس بالحد الأدنى النسب اللازمة لتغطية تكاليف المعيشة وهذه المكونات من أصل 1000 نقطة على الشكل التالي:

تشكل الأغذية و المشروبات غير الكحولية 418.6 نقطة أي حوالي (42%) من مكونات السلة من حيث الأهمية .

مكون السكن و الإضاءة و الوقود فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية 220.6 أي حوالي (22%) ومنها الإيجار 15 %.

الملابس و الأحذية فتشكل 84.8 نقطة، أي حوالي (8%) من حيث الأهمية .،

الصحة تشكل 64.4 نقطة أي حوالي (6%).

التجهيزات المنزلية تشكل حوالي (6%) و الاتصالات 26.6 نقطة أي حوالي (3 %).

النقل (31.9 نقطة اي حوالي 3%).

التعليم 9.7 أي حوالي (1%).

الترويح و الثقافة (2%).

مطاعم وفنادق 17.7 نقطة أي حوالي (2%).

التبغ والمشروبات الروحية 21.5 أي نحو (2 %).

سلع وخدمات أخرى نحو (3 %).

ومن المؤكد كان هناك الكثير من الانتقادات لتوزيعات و تثقيلات هذه السلة لأن جزء من التثقيلات لم يكن يواكب حجم التضخم ولا تطور الأذواق ولكننا سوف نعتمدها كتطور لمقاييس تكاليف المعيشة للمواطنين و قبلها كانت قد أعدت سلة غذائية و تكاليف معيشية من قبل المؤتمر الوطني للإيداع و الاعتماد على الذات التي دعا إليه الاتحاد العام للعمال عام 1987 والجدول التالي يوضح تطورات الوجبة الغذائية:

جدول : قيمة الحد الأدنى للوجبة الغذائية اليومية اللازمة للفرد لأعوام /1987 - 1999 - 2001 - 2017 - / 2017

نوع المادة	الوزن ( غرام ) *	السعرات الحرارية التي تعطيها حريرة *	القيمة بأسعار عام 1987 ( ليرة سورية ) **	القيمة بأسعار 1999 ل.س	القيمة بأسعار 2001 ل.س ***	القيمة بأسعار 2003 ل.س ***	القيمة بأسعار 2017
خبز	500	1275	1.5	3.75	3.75	5	19.5

	40	3	3	2.5	1.00	75	50	بيض بيضة (وحدة )
	35	2.2	2	2.52	1.25	108	25	جبن
	181	20	15	15.00	6.00	200	75	لحم
	87.5	8	7.5	7.50	1.75	65	250	خضار مختلفة
	49	4.3	4	4.00	2.00	60	200	فواكه
	55	2.4	2.17	0.70	0.12	280	70	أرز
		12.1	10.4	7.30	1.5	237	65	شاي و زيتون
	157	5	4.7	4.77	0.88	100	100	سكر و حلو
	624	62	52	48.00	16.00	2400		المجموع

المصدر: \* د . فهد الخطيب , مؤتمر الإبداع الوطني و الاعتماد على الذات عام 1987

\*\* د . فهد الخطيب ندوة الثلاثاء الاقتصادي 2001/4/24 "الأسعار و الأجور"

\*\*\* د . أديب ميالة ندوة الثلاثاء الاقتصادي / نيسان 2004 /

و الجدول السابق يتضمن قائمة بالمواد الغذائية اليومية التي تحقق التغذية المتوازنة للحفاظ على قدرة الفرد في سورية من اجل العمل و التفكير و الإبداع , أي تمكين الإنسان في سورية من توفير السرعات الحرارية اللازمة بوسطي قدره ( 2400 ) حريرة و من خلال الجدول نرى أن قيمة هذه المواد الغذائية بأسعار عام ( 1987 ) كانت / 16 ل.س للفرد في اليوم الواحد , أي أن قيمتها بالشهر / 480 ل.س . و أصبحت قيمة الغذاء اللازمة للفرد في اليوم و الذي يحقق التغذية المتوازنة / 48 ل.س يومياً , و بالتالي قيمة الغذاء للفرد اللازمة في الشهر / 1440 ل.س أصبحت قيمة الغذاء اللازمة للفرد في اليوم و الذي يحقق التغذية المتوازنة عام ( 2001 ) / 52 ل.س و بالتالي قيمة الغذاء اللازمة للفرد في الشهر ( 1560 ) و من ثم أصبحت تكلفة الغذاء اليومية اللازمة لتحقيق التغذية المتوازنة / 62 ل.س و تكون قيمة الغذاء اللازمة للفرد في الشهر ( 1860 ) ل.س وفي عام 2009 حددها المكتب المركزي للإحصاء ( 10800 ) ليرة سورية للأسرة من أصل ( 24000 ) ليرة سورية وقد أختلف حول تقدير هذه السلة بسبب الاختلاف حول نسبة التضخم وسط تشكيك بالأرقام التي كانت تتبناها الحكومة الملمعة لما تقوم به لفرض سياسات مبرمجة تحابي القلة و الجدول التالي يبين الاختلاف بنسب التضخم بين ما صرحت به الحكومة و التقديرات عبر دراسة واقعية للأسعار :

السنة	معدل التضخم الرسمي	معدل التضخم الفعلي
2001	2	9.3
2002	1	13.4
2003	4.8	5.2
2004	4.6	17
2005	7.5	16.3
2006	10	18.5
2007	4.5	9
2008	15.2	19
2009	2.3	11.3

وهذه الاختلافات توجب إعادة النظر بتكلفة سلة الاستهلاك و تثقيلاتها

، وفي عام 2017 قدرت قيمتها (624) ل.س للفرد يومياً و شهرياً (18720) ليرة سورية وعليه تكون حاجة الأسرة من 5 أشخاص 93600 ليرة سورية ومع إضافة الزيوت والشاي والقهوة فإن تكاليف السلة تصبح (1086209) ليرة سورية ولا تقتصر متطلبات الفرد التي يجب تأمينها على ضرورات الحياة من مأكلاً ومشرب بل تمتد إلى الأمور التي تحقق و تهيأ الحياة الكريمة للفرد من مأوى و ملابس و توفير العناية الصحية و التعليمية والتدريبية و الثقافية و النظافة و سبل الزواج أي كل ما يجعل الفرد يلحق بالمستوى المعيشي السائد في المجتمع و بحسب دراسة للمكتب المركزي للإحصاء عام 2001 تبين أن إجمالي إنفاق الفرد في سورية ( 2095 ) ليرة سورية شهرياً منها (1253) على السلع الغذائية و حدها ( 843 ) ل.س على السلع غير الغذائية و تتضمن قائمة السلع غير الغذائية نسبة إنفاق مئوية من الإنفاق العام كما يلي :

جدول يبين الإنفاق الفرد في سورية على السلع الغذائية و غير الغذائية :

السلعة	النسبة المئوية %
الملابس الجاهزة	7.2
أقمشة ملابس	1.3
الأحذية	2.3
نفقات السكن المختلفة	2.2
الوقود و الإضاءة	5.8
تجهيزات	3.7
مواد تنظيف منزلية	2.5
النقل و المواصلات	3.9
تعليم و تدريب	0.8
نفقات طبية	3.8
نفقات ثقافية	0.65
نفقات رعاية شخصية	0.8
نفقات أخرى	5.3
الغذاء	59.8

المصدر: مؤتمر الإبداع الوطني و الاعتماد على الذات الذي دعا إليه الاتحاد العام لنقابات العمال عام 1987:

و حسب الدراسة إن الإنفاق على المواد الغذائية يعادل ( 59.8%) من الإنفاق العام , في حين أن الإنفاق على المواد غير الغذائية يعادل ( 40.2%) من الإنفاق العام .وفي عام 2009 قدر المكتب المركزي للإحصاء الإنفاق على المواد الغذائية بـ(10800)ليرة من أصل 24000 أي حوالي (45%) وهو ما يدل على تغيير الاستهلاك وزيادة متطلبات الحياة المعيشية من غير المواد الغذائية ,أي أن نفقات المعيشة للمواد الغذائية الأساسية ازدادت ثلاثة أضعاف في عام 2001 مقارنة عما هي عليه في عام 1987, و باعتبار أن وسطي معدل الإعالة في سورية ( 1 / 5 ) أي كل شخص يعيل بالإضافة إليه أربعة أشخاص و في بداية عام 2002 صدر تقرير يوضح فيه أن العائلة المكونة من ( 5 ) أشخاص تحتاج إلى أكثر من (18600) ل.س شهريا وفي عام 2009 قبل الأزمة في سورية قدر المكتب المركزي للإحصاء في إنفاق الأسرة السورية شهرياً مؤلفة من 5 أشخاص بحوالي 24 ألف ليرة سورية،وفي عام 2010 قدر بـ30 ألف ليرة . وفي عام 2017 ومع تغيير الأذواق وتغيير العادات الاستهلاكية و ضرورات العيش تغيرت النسب لاحتياجات الفرد غير الغذائية وخاصة في ظروف الأزمة فالسكن نتيجة للنزوح و التهديم أصبح يأخذ نسبة كبيرة سواءً كإيجار أو شراء وكذلك مصاريف الكهرباء و المياه في حدود الاستهلاك الأدنى و المازوت و الصيانة تقريباً أصبحت النسبة ( 27.5%) وهذا يختلف من محافظة لأخرى وتتوزع وفق النسب التالية:

السكن/ 27.5% /وقدر بحوالي 87000 حسب دراسات صحفية والنقل/ 6 % /وقدر 19500 ليرة سورية للباس / 6% /وقدر ( 19500 ) ليرة سورية و التعليم /5.3%/وقدر ب(3000)ليرة سورية من دون دروس خصوصية والصحة/ 3.3% /وتقدر 10500والأدوات المنزلية /6.5% /وتقدر بحوالي 20000 الف /والاتصالات/ 3.4% /حوالي 10600 الحاجات الأخرى / 8% /طوارئ زيادات بـ25000 ألف لتكون الحاجة الشهرية لأسرة مؤلفة من 5 أشخاص بحوالي ( 317 ) ألف ليرة سورية حسب الدراسة /وأكد في ظل غياب الإحصاءات الرسمية تبقى التقديرات عن طريق العينات و المتابعات اليومية هي ما يعتمد عليه و أجور النقل قد تكون تكلف أكثر من ذلك بكثير في ظل ارتفاع أسعار الوقود وتختلف بين محافظة وأخرى وخاصة لمن يقطن بعيد عن مركز المدينة بالأرياف و لديه وظيفة و طلاب تعليم وجامعات /و هذا الرقم يختلف من أسرة لأخرى ومن منطقة لأخرى و من شهر لآخر ومن محافظة لأخرى وفي آخر دراسة مؤخرة للمرصد السوري للعمال لأسرة مكونة من 5 أشخاص بلغت أكثر من 230 ألف ليرة سورية و قدر التضخم بـ1200 % بعد رفع أسعار الدواء و التقلبات السعرية على سعر الغذاء وبينما كان آخر رقم تضخم رسمي عن آب 2016 بـ679.6% , وفي ظل عدم صدور أرقام رسمية حقيقية تبقى التقديرات و المتابعات أساس الدراسات وخاصة الوضع العام و السلوك الاستهلاكي العام يدل على ذلك ومهما كان الفرق بين التقديرين و تختلف الحاجات

من أسرة لأخرى حسب الأعمار و الحالة الصحية وأماكن السكن و السلوك الاستهلاكي قبل الأزمة وتتراوح هذه الحاجة بين 230 وقد تصل لـ300 ألف.

و سؤالنا ونقطة الانطلاق ما هي مداخيل الأسرة وهل يستطيع أن تلبى هذه الحاجات أم هناك فجوة مختلفة الأحجام بين المداخيل و المطلوب لتلبية الاحتياجات المعيشية ؟

### - 2- 3 - هيكل الأجور في سورية

إن الفجوة بين المستوى المعيشي المناسب و الأجور المتاحة في ازدياد و لمقارنة وحساب الفجوة بين الرواتب و الأجور، أن هناك فجوة بين الأجور التي يتقاضاها العامل الذي يعيل أربعة أفراد إضافة إليه و بين المبلغ المناسب لمستوى المعيشي اللائق البالغ كما قلنا سابقاً بين 230 و 300 ألف في ظل وسطي أجور 26000 ليرة سورية

ولم تكن جديدة هذه الفجوة رغباً من الظروف الصعبة ففي عام 2010 قدر المكتب المركزي للإحصاء حاجة الأسرة المؤلفة من 5 أشخاص بحوالي 30 ألف شهرياً، بينما لم يتجاوز متوسط دخل الفرد في حينها حدود الـ 11400 ل.س شهرياً في القطاعين العام والخاص سوية ونسبة تغطية ( 38%) للأجر الواحد ، فالخلل بين الأجور ومتطلبات المعيشة سابق للأزمة فقد كان خلل بنيوي ولكن الفجوة قد اتسعت بشكل كبير خلال الأزمة و ما نجم عنها من تضخم أسعار لم يترافق مع زيادة مناسبة بحجم الأجور وهذا ما نستدل عنه من خلال مقارنة حجم الأرباح مقارنة بالأجور بين عامي 2010 و 2016 حيث كانت نسبة الأرباح عام 2010 تقدر بـ 75% بينما كانت الأجور 25% و لتصبح الأرباح 89% عام 2016 مقابل 11% للأجور وهذا دليل على ارتفاع الأسعار مقابل انخفاض الأجور على الرغم من التضخم الحاصل و المقدر بحوالي 1200 % وهذا لا يختلف كثيراً مع دراسات المكتب المركزي للإحصاء الذي قدر تكاليف المعيشة للأسرة السورية، -203 آلاف في شهر آب 2016مقارنةً بسنة الأساس 2010، وزادها أول العام الحالي بسبب ارتفاع نسبة الأسعار مع ثبات الأجور، ما يعني أنه يجب مضاعفة وسطي الأجور البالغ 26 ألفاً عام 2016 بحوالي 9 أضعاف لتستطيع الأسرة أن تغطي احتياجاتها ووفق الأرقام الحكومية، وهو ما يعني أن المبلغ المطلوب لأسرة مؤلفة من 5 أشخاص يبلغ حوالي (300) ألف ليرة سورية وهذا المبلغ يختلف من أسرة لأخرى حسب مكان المحافظة ومكان السكن ضواحي أو ريف أو مراكز مناطق و بالتالي تتغير معه تكاليف الانتقال و حسب الحالة الصحية للأفراد و أعمارهم و بذلك فإن حجم المداخيل التي تحتاجها الأسرة لتكون فوق خط الفقر يتراوح بين 250/300 ألف مع عدم نسيان ما تعنيه الطبقة الوسطى من متطلبات كونها موازنة للمجتمع وأس للانطلاقة الصحيحة أما حسب إحصائيات الأمم المتحدة يكون الشخص بحاجة لدولارين يومياً ليكون فوق خط الفقر ودولار ليكون بسوية الفقر المدقع الأسعار ورغم أن هذا المعيار من المعايير التي كان يروج لها قبل الأزمة ولكني أختلف معه و ذلك لاختلاف البلدان بعضها عن بعض بأسعار المواد و الخدمات و الحاجات و بالتالي تختلف الكلفة اللازمة لتلبية هذه الحاجات بين بلد وآخر .



و يمكن مقارنة الأجور عن طريق القيمة الدولارية للأجر قبل الأزمة و القيمة الحالية فالموظف من الفئة الأولى (شهادة جامعية) عند بدء التعيين في عام 2010 كان يقدر يقدر بـ9.645 بدأ حيث في هذا العام تحديداً سعر صرف الدولار بالارتفاع ووصل الى 48 ليرة في نهايته، وبالتالي كان الراتب يساوي 200.9 دولار، وكانت أول زيادة على الرواتب خلال الحرب في عام 2011، حينما صدر المرسوم التشريعي رقم /40/ والقاضي بزيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة بمبلغ قدره/1500/ للراتب المقطوع، يضاف إليها زيادة قدرها /30/ بالمئة من الرواتب والأجور المقطوعة دون الد/10000/ ل. س شهرياً وزيادة قدرها /20/ بالمئة من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع والبالغ /10000/ ل. س فما فوق.

إذ ارتفع معها الراتب بقيمة 1500 ليرة مقطوعة ليصبح 11145 ليرة، مع زيادة بنسبة 30% أي 2893، فيكون المجموع 14038 ليرة، ووصل في هذا العام سعر صرف #سعر صرف الدولار الى 75 ل، الراتب 1 78 دولار تقريباً، أي انخفض أكثر من 20 دولار.

الزيادة الثانية على الأجور كانت في العام 2013، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم /38/ للعام 2013 الذي يقضي بزيادة الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة للعاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات 75 بالمئة من رأسمالها وفقاً لآتي:

- 40 بالمئة على 10000 ليرة سورية الأولى من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع.
- 20 بالمئة على 10000 ليرة سورية الثانية من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع.
- 10 بالمئة على 10000 ليرة سورية الثالثة من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع

5 بالمئة على ما يزيد عن 10000 ليرة سورية الثالثة من الراتب أو الأجر الشهري المقطوع.

وبذلك تمت الزيادة بطريقة نسبية على الرواتب، فكانت بقيمة 4807 ليرة تقريباً (بالنسبة للفئة والرقم الذي تعتمد عليه الحسبة) وأصبح الراتب يبلغ 18845 ليرة. بالمقابل وبالنسبة لسعر صرف الدولار، فقد شهد تقلبات كبيرة وصل معه سعره إلى 300 ليرة، ثم عاد للتراجع الى ما دون 200 ليرة، وبالتالي بات الراتب في سوريا يعادل 62 دولار تقريباً عند احتسابه وفقاً لأعلى سعر وصل له الدولار، وخاصة مع ارتفاع أسعار كافة المنتجات والخدمات في الداخل السوري تماشياً مع ارتفاع سعر العملة الأمريكية، وعدم انخفاضها بذات نسبة تراجع سعره بعد ذلك.

وفي هذا العام كان الانخفاض الشديد في مستوى الدخل للموظف السوري، حيث انخفض راتبه في 3 أعوام حوالي 139 دولاراً.

أما في العام 2015، فقد تم إصدار مرسوم يحمل الرقم 7 للعام 2015 القاضي بمنح العاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمتقاعدين بعقود سنوية تعويض قدره 4000 ليرة سورية شهرياً باسم تعويض معيشي، وتحول بموجبه مجموع ما يتقاضاه الموظف إلى 22845 ليرة، بينما بلغ سعر الدولار حاجز 397 ليرة مع نهاية العام نفسه، لتصبح قيمة راتب الموظف في سوريا حوالي 57 دولار ونصف الدولار.

وفي ذلك العام، واصل دخل الموظف انخفاضه، مع خسارته ما يقارب 5 دولارات عن العام الذي سبق، وحوالي 144 دولاراً، عما كان يتقاضاه في العام 2010.

ومع حلول العام الحالي أي 2016، صدر المرسوم التشريعي رقم 13 للعام 2016 القاضي بإضافة مبلغ 7500 ل.س شهرياً، للتعويض المعيشي المحدد بالمرسوم رقم 7 للعام 2015، للعاملين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين والمتقاعدين بعقود سنوية.

وبهذا تم رفع التعويض المعاشي بقيمة 7500 ليرة يحصل عليها الموظف بشكل مقطوع مع الراتب، وبالتالي بات مجموع ما يتقاضاه الموظف يصل الى 30345 ليرة، بينما بلغ سعر الدولار رقماً قياسيماً قبل فترة ليصل إلى 650 ليرة، متسبباً بارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات، حيث انخفضت معه قيمة الراتب الى حوالي 46 دولار، ليعود ويشهد نوعاً من الثبات عند حدود 490 ليرة وبالتالي تحسن طفيف في قيمة ما يتقاضاه الموظف السوري إلى حدود 61.9 دولار.

وتحقق في العام الحالي، استقرار نسبي على قيمة دخل العامل في سورية ولكنه في ظل مستويات ضعيفة ، مع عدم وجود فرق كبير عن قيمة الدخل بالنسبة للسنة التي سبقت بعد استقرار سعر الصرف في الفترة الأخيرة فقط.

وهكذا، فإن "الرواتب في سوريا لم يطرأ عليها أي زيادة بالمعنى الحقيقي، بل انخفضت وتراجعت بشدة، وعلى أقل تقدير لو حافظت الحكومة على مستويات الرواتب كما كانت في عام 2010، لكان من المفروض بقاء قيمتها ثابتة أمام الدولار الأمريكي، بمعنى أن الراتب الشهري كان في العام 2010 يساوي حوالي 200 دولار، اذا في العام 2016 واعتماداً على سعر الصرف الجديد المساوي 490 ليرة، لكان يجب أن يحصل الموظف السوري شهرياً على راتب قدره 98 ألف ليرة سورية، (وهذا اعتماداً على الرقم الذي قامت عليه كامل الحسبة وهو راتب بدء التعيين للموظف من الفئة الأولى، شهادة جامعية." )

ويشار إلى أنه في هذه الحسبة، لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الترفيع الذي يطرأ على الراتب كل سنتين بنسبة 9% من الراتب.

وعند النظر إلى الحد الأدنى للأجور في الدول المجاورة، نجد أن الفارق كبير جداً بينها وبين الأجور في سوريا، فالحد الأدنى الرسمي للأجور في لبنان يعادل 450 دولار شهرياً، وعلى أساس السعر الأخير للدولار في سوريا (490 ليرة) يكون 220500 ليرة.

وفي الأردن الحد الأدنى للأجور فيها 268.5 دولار، الشهري ويقدر بالعملة السورية بـ 131320 ليرة.

وبالحديث عن مصر، فالحد الأدنى للأجور فيها يصل إلى 1200 جنيه، وهو ما يعادل 173 دولار، وبالتالي يكون الموظف في مصر يتقاضى ما يعادل 84770 ليرة سورية، ونجد من كل ما سبق أن الدخل الشهري للموظف في سوريا هو الأدنى بين نظرائه في الدول المجاورة على الأقل، وبنسبة لا تقل عن 150% كأقل تقدير ، متوسط الراتب استقر في نهاية 2010 عند حدود ثمانية آلاف ليرة سورية، أي بحدود 170 دولاراً

عندما كان سعر صرف 47 ليرة سورية للدولار الواحد، عُدَّ الدولار الأميركي في هذه الأيام حوالي 540 ليرة سورية، بينما قد يصل راتب الموظف الحاصل على شهادة جامعية إلى 66 ألف ليرة (سقف الراتب)، أي 122 دولاراً، و هذا السوء في حجم الأجور ترافق بسلبيات طرأت على اغلب الوظائف في القطاع الحكومي من قرارات إلغاء المكافآت والمنح والعمل الإضافي وإلغاء الحوافز و كذلك أغلب الخدمات الاجتماعية

الانعكاسات الناجمة عن الفجوة ما بين الأجور والمستوى المعيشي اللازم :

كان لهذه الفجوة تأثيراً سلبياً كبيراً على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وكذلك حتى على أداء و إنتاجية الموارد البشرية السورية فهذه الفجوة الأجرية تؤدي إلى الآثار السلبية التالية :

1 - اندثار الطبقة الوسطى وهو من المؤشرات الخطيرة وكما نعلم فإن الطبقة الوسطى أساس استقرار وتطور البلدان ولا يمكن أن يحصل أي تغيير أو إصلاح حقيقي فاعل مستمر من دون المرور عبرها فهي عنوان لقوة وصلابة البلد المعني ضد أي محاولة تدمير وتهديم وكلما اتسعت الطبقة الوسطى خفت التناقضات الاجتماعية و خف تأثير المافيات الاقتصادية وبالأساس هي الطبقة الوسيطة بين فئتي الفقراء و الأثرياء وبالتالي هي تأخذ من ناحية المنظور المالي ويجب هنا الانتباه أن المعيار هو مداخيل الأسرة كاملة سواءاً أجر شهري أو مداخيل إضافية عقارات , زراعة, تجارة, معونات و لا يأخذ الدخل فقط من الناحية المادية وإنما كذلك الإنفاق بحجمه ونوعه بحيث من يؤمن الحاجات الأساسية من الأغذية والسلع والخدمات الترفيهية يعد منتمي لها وإن المنظور المالي هو ضرورة لتوصيف الطبقة الوسطى و لكن يجب ملازمته للمعايير الاجتماعية و القيمية و الأخلاقية بالتالي السلوكية فالفساد المسرطن قد يصنع فئات تنتمي للمنطقة الوسطى ولكنها لن تكون ذات انتماء و عقلية محصنة وسلوكية بناءة منضبطة ,ومن دون تجانس الطبقة الوسطى و فاعليتها الاجتماعية لن يحصل تطور مالي ومعرفي وانضباطي متراكم بناءً لقوى اقتصادية قادرة على المشاركة في عملية التنمية وأخذ دورها المتوقع في حمل جزء من المهمة التنموية بإدارة الحكومة وبما يتوافق مع حاجة البلد وهو ما يطلق عليه البرجوازية الوطنية من أصحاب رؤوس الأموال الوطنية المشاركة في بناء وتنمية الاقتصاد عكس حيتان الفساد و الإفساد بأموالهم الجاهزة للهروب بأي لحظة أو للمساهمة في تخريب وتدمير الاقتصاد وهي تحت الطلب, و الطبقة الوسطى تحوي الموظفين و الفنانين و المثقفين و رجال الدين الحقيقي و رجال المؤسسات الحكومية مدنية وعسكرية , وإن كبر و اتساع الطبقة الوسطى تفرغ لأي صراع طبقي ومؤجل له , هذا الصراع الذي تخشاه البرجوازيات من أصحاب رؤوس الأموال السوداء وحيثان الفساد فيعملوا لحرفه ليصبح عمودي عبر تضليلات و عبر استثمار الفقر و الحاجة وإن الطبقة الوسطى في سورية لم تكن متجانسة و ذات مشروع تعمل لذاتها ,فجزء منها بالسلوك و الإنفاق أقرب لطبقة الفقر العادي وجزء آخر يتماهى مع طبقة الأثرياء , فقد يلعب مناطق السكن بين الريف والمدينة دوراً في عدم انسجامها وكذلك باختلاف المدن بحسب سكنها من ناحية العادات و التقاليد وأسلوب الحياة ,و بالنسبة لحجم الطبقة الوسطى فقد شهدت في سورية تحولات خطيرة فمن طبقة مسيطرة حوالي 80 % لغاية 2002 وهذا طبيعي لأن سورية و تونس أعدتا من أهم دول المنطقة تطبيقاً لمعايير التنمية البشرية و الأقر على تطبيق معايير الألفية و هذا ناجم عن سياسات اقتصادية واجتماعية منبثقة من الواقع ورافعة له في ظل تواجد مؤسسات

ومنظمات وأحزاب قادرة على مواجهة أي انقلاب على إنجازات الحكومة اتجاه العمال و الفلاحين وباقي فئات الشعب وسط مؤشرات اقتصادية مميزة من حيث انعدام الديون و تراكم احتياطات نقدية و بنى تحتية مميزة أنعشت المؤشرات الاقتصادية فقطاع عام رائد وفر أغلب الصناعات الغذائية و النسيجية و التحويلية و الدوائية و أمن غذائي قلما وصلت له أي بلدان عبر دعم الفلاحين بالإرشاد و الأدوات و البذار و شراء المحاصيل من قبل الحكومة وتوفير الخدمات التعليمية و الصحية و المالية لأغلب فئات الشعب و توصيل مياه الشرب و الصرف الصحي لأغلب السكان ما نجم عنه تنمية متوازنة مستقرة مستمرة.

, ولكن فرض سياسات مفرغة لهذه الطبقة و سالبة لما حصلت عليه عبر برامج مضللة غير واقعية حابت البعض و عرقلت توازن التنمية وسلبت قيادة المجتمع من القطاع العام لصالح البعض مع شراهة لتفريغ أغلب المؤسسات الحكومية من خدماتها لإقحام شرائح من القطاع الخاص على حساب قوة و صلابة هذه الطبقة لتصبح هذه الطبقة بحدود 60 % قبل الأزمة مع تزايد أعداد الفقر و البطالة وهجرة مئات الآلاف خارج أراضيهم و استقرارهم بمحيط المدن الكبرى بسبب رفع أسعار المحروقات و اللعب بالخطط الزراعية و من ثم بعد الأزمة المدمرة الخائفة التي كان تهشيم الطبقة الوسطى مدخلها اندثرت ولم يبق منها شيء 10 % ممن يستطيعوا تأمين الدخل الكافي المقدر بحوالي 250 ألف ليرة سورية قد تنقص وتزيد حسب أماكن السكن و الاستقرار ما بين قاطن ونازح أو بين ريف ومدينة .

2 - إن انخفاض الأجور مقارنة بالأسعار و عدم تناسبها مع تكاليف المعيشة قد ساهمت في اتساع انتشار وشفافية الهدر و الفساد بأضعاف مضاعفة ,حيث يبرر الكثير ممن يتلقون الرشوة و الهدية أو من يقومون بالأعمال المنافية للقوانين و الأنظمة و أخلاقيات العمل يبررون أفعالهم بعدم كفاية الأجور و الرواتب مقارنة بتكاليف المعيشة و كانت نسبة الأموال التي تهدر سنوياً في سورية تقدر عام 2010 ما بين ( 20 - 40%) من إجمالي الناتج المحلي قبل الأزمة .

3 - انخفاض الأجور و الرواتب مقارنة بالبلدان المجاورة أدت إلى هجرة الآلاف من العمالة السورية إلى البلدان العربية بقصد العمل من ذوي الكفاءات و القدرات في ظل الحاجة الماسة لأغلبهم , و على الرغم مما لهذه الهجرة من فوائد عدة : كالقضاء على البطالة و حجم التحويلات الكبيرة التي تنجم عنها وقدرت التحويلات خلال الأزمة بحوالي 1200 مليون دولار وبعيد الفطر حوالي 220 مليون دولار , لكن هنا لابد من ملاحظة أن هذه الهجرة و خاصة بالنسبة للأسر تؤدي إلى تخلخل الأسرة و بالتالي تحمل أحد الزوجين و خاصة المرأة أعباء و هموم الأسرة و متابعة و مراقبة الأولاد مما ينعكس على تنشئة و تربية هؤلاء الأولاد مما ينعكس أيضاً على تهيئتهم كموارد بشرية مستقبلية لسوق العمل .

4 - إن هيكلية الأجور و الرواتب في سورية لا تساهم و لا تساعد على الإبداع و التحفيز و تؤدي إلى هجرة الكثير من الكفاءات و العقول إلى خارج القطر و ذلك لأن هذه السياسة و تطبيقها لاتفرق بين عامل و آخر من ناحية الإنتاج و جودة العمل و المهارة فهذا يؤدي إلى استخفاف و تجاهل للعمل .

5 - إن انخفاض الأجور يؤدي إلى اضطرار العامل للعمل بعد الدوام الأساسي و بمعدل عمل أو أكثر و هذا ما يشكل مخالفة لقوانين العمل التي تحدد ساعات عمل الفرد بثمانى ساعات , و كذلك تؤدي إلى زيادة حجم البطالة لأن الأعمال الإضافية كان من الممكن أن تكون فرصة عمل لعاطل عن العمل بالإضافة إلى بعد العامل عن أسرته و ما يؤدي إلى عدم متابعة و مراقبة و هو الأمر الذي ينعكس على التنشئة و التربية , كذلك فإن انخفاض الأجور قد تدفع الكثير من النساء للبحث عن العمل على حساب تربية و تنشئة أطفالهم على الرغم من عدم رغبتهم بذلك .

6 - أدى انخفاض الأجور إلى عمالة الأطفال بسبب الحاجة المالية مما تدفع بالكثير من الآباء بدفع أولادهم إلى العمل بأعمال هامشية على حساب تعليمهم وتسربهم من المدارس و تنشئتهم مما ينعكس في المستقبل على هذه التنشئة وقد زادت هذه النسبة بشكل كبير لدولة كادت ان تقضي على التسرب سابقاً مع ما يرافق عمل هؤلاء من إكتساب ثقافات جديدة غير منضبطة و غير أخلاقية واستثمار بعضهم للقيام بأعمال ارهابية أحياناً.

7 - إن انخفاض الأجور أدى إلى تدني نوعية و حجم الخدمات التي تقدم للمواطنين و خاصة الخدمات التعليمية و الصحية بسبب عدم التحفيز المناسب للقائمين على هذه الأعمال وكذلك بسبب رفع تكاليفها مما زاد أعباء الحصول عليها وخاصة التعليمية و التي كانت الدولة تتكفل بتكاليفها مما أدى و انعكس على سوية مخرجات الموارد البشرية من المؤسسات التعليمية و على إنتاجية العاملين من الناحية الصحية .

8- الفجوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف الحياة جعلت الزواج و الاستقرار العاطفي و تشكيل أسرة في غاية الصعوبة مما زاد من ظاهرة العنوسة و تأخر سن الزواج إلى مرحلة اليأس منه وما ينجم عن هذه الظاهرة من عدم استقرار و أمراض اجتماعية مختلفة.

9 - مع الأزمة الأخلاقية التي يعاني منها المجتمع أدت لعادات وأعمال خطيرة على المجتمع يقوم بها الشباب فكثافة ازدياد التعاطي الحبوب و الكحول و المخدرات وكذلك الدعارة و كذلك أدت البحث عن أرخص السلع ولو على حساب الجودة و الصحة.

11 - التهاون بالصحة العامة بشكل كبير نتيجة رفع أسعار الدواء و رسوم الطبابة و الضغط على ما بقي من مشاف عامة نفذت من تحويلها لهيئات مع تقليل من كمية و جودة ما بقي منها من أجل فرض التحول للقطاع الخاص المنفلت من أي رقابة أو محاسبة.

10 - انعكست على جودة الخدمات الثقافية و الفنية و الرياضية و كذلك على التواصل الاجتماعي بين المناطق أو المدن .

11 - ازدياد الفقر إلى نسبة كبيرة وصلت لحدود 87% و كذلك ازدياد البطالة إلى نسب كبيرة

و هنا لابد من تسليط الضوء على الأسباب المؤثرة على كبر هذه الفجوة عن طريق دراسة المؤثرات على الأسعار من خلال تأثير العرض و الطلب , أثر في عرض السلع والمواد عدة أمور ولكن يبقى أهمها انعكاسات الأزمة المدمرة من دمار و تهديم وعقوبات وحصارات .

1 - الانعكاسات الاقتصادية للحرب :

كان للحرب العقدة و المركبة تأثيرات سلبية على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وقد اختلفت الأرقام التي تقدر حجم خسائرها ما بين 300 مليار دولار إلى أكثر من ألف مليار حيث قدر الاسكوا الخسائر التراكمية من عام 2010 ولغاية 2016 بحوالي 327.5 مليار دولار و بينما قدرت من قبل المركز السوري لسياسات البحوث بـ 254.7 مليار دولار لغاية 2015 موزعة على 163.3 مليار للناتج المحلي و 67.3 مليار دولار أضرار في مخزون رأس المال , 14.5 مليار زيادة في الإنفاق العسكري الحكومي و 6 مليارات في المجموعات المسلحة و 5.2 مليار خسائر احتياطات الغاز والنفط بينما قدرت الاسكوا الخسائر لغاية 2016 بالناتج المحلي الإجمالي 227.5 مليار دولار , وما يهمننا هنا التأثير الناجم عنها عن عرض السلع و الخدمات و بالتالي تقلص المعروض وصعوبة تأمين الاحتياجات , من خلال تدمير آلاف المنشآت بحلب أكثر من 30 ألف منشأة منها ( 1584 ) منشأة صناعية كبيرة و أكثر من مليون و نصف ما بين شقة سكنية ومحل و غيرها المباني وحوالي 300 مدرسة و مئات المستشفيات و الجسور وعشرات آلاف السيارات و خروج أغلب الأراضي من الخدمة أو من السيطرة و سرقة ونهب المحاصيل و كذلك تهريب مليارات الدولارات وحسب الإحصاءات هرب للبنان فقط أكثر من 16 مليار دولار و البعض يوصل الرقم لحوالي 50 مليارا و ما استنزفت البلد من تكاليف للتسليح وغيرها .

وفي إحصاءات مؤخرة تدل على فوضى تداول الأرقام قدرت خسائر قطاع النفط المباشرة 9 مليار دولار و غير المباشرة 56 مليار دولار لغاية 2016 و التقديرات البحثية / 3368 / مليار ليرة سورية و 100 مليون دولار تكلفة إعادة تأهيل المدراس , و تبقى كلها من باب التقديرات غير الموثوقة و المتداولة في ظل غياب أي تعليق حكومي أو إحصاءات قد يكون الظرف غير موات لوضعها بسبب ظروف الأزمة.

وقد قدررت خسائر الزراعة بـ 16 مليار دولار وكانت نسبة قطاع الانتاج النباتي و الأشجار المثمرة بـ 7.2 مليار دولار أما الخسائر في قطاع الثروة الحيوانية فتبلغ قرابة 5.5 مليار دولار وبنسبة 35 % وتليها الخسائر بالبنى التحتية و بالدرجة الأولى منظومات الري و المستلزمات و الآليات و الأبنية و بلغة قرابة 3.2

مليار دولار وبنسبة 20% وقد تراجعت المساحة الزراعية بنسبة 30% و بحسب تقديرات فإن ارتفاع الأسمدة و الوقود قد جعل نسبة لا يستهان بها غير قادرة على الزراعة وتقدر بين (20% - 35% وبالنسبة لزراعة القمح فقد كانت المساحة المزروعة فعلياً بالقمح عام 2010 بلغت 1599 هكتار وأنتجت حوالي 3 ملايين طن وفي عام 2012 المساحة المزروعة 1600 والإنتاج 3.6 مليون هكتار و في عام 2014 المساحة المزروعة 1287 و الإنتاج 2 مليون هكتار وفي عام 2016 المساحة المزروعة 1179 و الإنتاج 1.7 مليون طن

2 - المعونات : ارتفع حجم المساعدات من 518 مليون دولار عام 2013 إلى مليار و 200 مليون دولار عام 2015 و على الرغم من هذا الازدياد لم تنعكس هذه المعونات على الأسعار و ذلك بسبب ازدياد عدد المحتاجين وعدد من تعطى لهم بحيث أصبح عدد من تعطى لهم 6.5 مليون عام 2015 بعد أن كان 3.9 عام 2013 داخل سورية وخطط لتصل لـ 7.5 مليون عام 2016 و بلغ عدد السوريين المحتاجين لإغاثة مختلفة عام 2016 حوالي 13.5 مليون بعد أن كان 4 مليون و رغماً مما تشكله من عرض للمواد الغذائية ومن تخفيف على الطلب فإنها لم تنعكس على الأسعار لوجود فساد كبير في التعامل مع هذا الملف و لسطوة محتكري استيراد وتوزيع المواد فحسب المكتب المركزي للإحصاء ارتفعت أسعار المواد الغذائية بحوالي 60% بين عامي 2013/ 2015 و الجدول التالي يوضح تطور حجم المعونات في سورية مابين 2016/ 2013

السنة	المساعدات الغذائية مليار دولار	وسطي سعر الصرف الرسمي	المساعدات الغذائية مليار ليرة سورية	الناتج المحلي الاجمالي مليار ليرة سورية	نسبة المساعدات إلى الناتج
2013	0.518	109	56.4	994	5.6
2014	1.1	155	170.5	959	17.7
2015	1.2	238	285.6	914	31.5
2016	1.2	442	530.4	841	63

وكان التضخم السنوي لسلة الغذاء بين عامي 2013/2102 حوالي 111% وبين عامي 2013/ 2014 15% وبين عامي 2014 / 2015 56% (قاسيون /776/ ايلول 2017

3 - التحولات الديمغرافية : كان عدد سكان سورية حوالي 24 مليون نسمة و مجموع سكان المدن السورية عام 2011 كان 11.3 مليون نسمة بينما في عام 2016 بلغ ( 8.8 ) مليون نسمة أي أن المدن السورية فقدت 2.5 مليون نسمة من تعداد سكانها ونسبة 22% من التعداد المطلق ومن ضمن المدن هناك رقم ما بين 3.7 / 4 مليون نازح وكان عدد السكان الذين بقوا مستقرين حوالي 5.1 مليون من 11.3 مليون نسمة بينما أكثر من 6.2 مليون من المدن السورية قد تشتتوا بين نازح ومهاجر أو لاجيء أو فاقد للحياة وهذا

يعني أن نسبة تشتت المدن السورية 54 % و هي أعلى من نسبة تشتت الريف السوري البالغة 51 % (قاسيون العدد 809 ) وكان عدد اللاجئين في الخارج /تركيا 3.7 مليون سوري ولبنان حوالي مليون وسبعمئة سوري وفي الأردن 650 الف سوري أما في العراق 230 ألف وفي مصر 110 سوري وفي أوروبا 500 الف سوري وأي حوالي أكثر من ستة مليون سوري لاجيء ما بين دول الجوار و بالخارج وهم عدد كبير حوالي ربع الشعب السوري و هذا ما يشكل تخفيض كبير من الطلب على السلع و الخدمات لما كان عليه قبل الأزمة وكان هناك حوالي 6.1 مليون داخلياً/ وهو ما زاد من الضغط على المدن وخدماتها ومعروضها من السلع في ظل عدم الزيادة الكافية من المخصصات و صعوبة التحكم بتوزيع ونقل البضائع وخاصة من قبل هذه السنة بسبب الأوضاع الامنية و رغماً من هذه التأثيرات كانت الأسعار في تصاعد مستمر وكذلك لا ننسى فقدان حياة أكثر من مليون سوري / تقرير الاستجابة الاقليمية للأمم المتحدة 2018/2017

4 - السياسات الاقتصادية : كان العنوان العام للسياسات الاقتصادية العمل وفق مفاهيم لا أزموية وكانت محابية لسياسات ما قبل الأزمة التي كانت مسبباً ومدخلاً مهشماً للبنى ومسهل لتمريرها ,والرامية إلى احتكار القلة و ان يكون اغلب تحصيل موارد الدولة عن طريق الضرائب و الرسوم غير الجمركية , إقحام القطاع الخاص المميز عن طريق قوانين وعن طريق تعطيل منافسة العام , عدم تدخل الحكومة في توجيه الاقتصاد , العودة إلى موضوع الدعم وسحبه وعقلنته وما إلى ذلك من مصطلحات تضليلية , حرية التجارة , الاعتماد على القطاعات الخدمية غير المنتجة , تطنيش الفساد خصخصة صريحة أو مبطنه للقطاع العام مع منع إصلاحه و الكثير من بياعي الايديولوجيات و المبادئ دافعوا عما مورس ظناً أنه نهج ليبرالي يماهي ما تفرضه معلمتهم الجديدة الولايات المتحدة ولكن ما مورس كان نهج الانقلابي بأسلوب الصدمة التهشيمي و بأي أسلوب على ما سبق و فرز طبقة صلبة غير قبله للكسر و غير متماهية بالمشاريع المطروحة ,وهكذا ولم نجد أي اختلاف ما بين حكومة العطري /دردي شخوص الانقلاب على نهج السوق الاجتماعي الذي تبناه المؤتمر العاشر و بين ما تبعها من حكومات ومن ضمنها من استلم الدفة الاقتصادية ممن كانوا اشد المعارضين لنهج الدردي فمرر عن طريقهم ما عجز عنه الدردي وخاصة في موضوع رفع حوامل الطاقة المختلفة والتي كانت قطار التضخم فسعر المازوت من 15 إلى 180 ليرة سورية وفق زيادات متعددة و البنزين 250 ليرة بعد أن كان 25 ليرة و الغاز 2700 بعد أن كان مئتين و الفيول طبعاً وهذا ما زاد التكاليف بشكل عام و جعل نسبة تكاليف النقل و التنقل مرهقة على المواطن و على المصنع, البعض يقول أن هذه الزيادات طبيعية ولم تكن إلا مسابرة للتضخم مع أنها كانت دافعة له صحيح بمقارنات مع 2010 ومع حساب التضخم ولكن يغفل البعض سعر برميل النفط الذي كان 150 دولار وهبط خلال الأزمة لحوالي 50 دولار و علماً أن سيطرة الإرهابيين المختلفين على حقول النفط و الغاز قد جعل الانتاج يقارب 10 آلاف برميل بدلاً من حوالي 380 ألف معن عنها قبل الأزمة و كذلك سقوط أغلب حقول الغاز و كانت لخطوط نقل هاتين المادتين و لمصافي الإنتاج الجزء الأكبر و المتكرر من هجوم الارهابيين , ولم تقتصر سياسات الحكومة على هذه المواد بل كانت في ظل ظروف استقرار ترفع أسعار محاباة لبعض المتنفذين كما حصل مرات متتالية مع أسعار الاسمنت بعد أن اجر المعمل وكذلك رفع اسعار الدولار مرات متتالية وسط تهرب من المسؤولية لمادة في أمس الحاجة لها بعيدا عن الموضوع الإنساني كمسؤولية الحكومة عن حياة مواطنيها ولكن وسط ظروف أكثر من مليون معاق و اغلب السكان من فوق الخمسين ووسط تلوث بيئي قلل المناعات



وانتشار أمراض كثيرة وأمراض نفسية طائلة ووسط مستوى معاشي سيء ووسط شركات تأمين صحي غايتها الريح و سلب المواطنين و الامتناع عن تقديم الخدمات في ظل عدم المحاسبة و المتابعة و وهنا يبقى السؤال عن العدالة و المساواة في ظل هذه الظروف .

هل هؤلاء من خارج سورية و غير معنيين بما يجري بها , وخاصة أن أغلب ثروتهم كانت من خيارات هذا البلد وأغلبها لتمايزات معينة وهل هم اكبر من سورية و شعبها وهل هم في منأى عن الوقوف مع هذا البلد وشعبه و الذي دفع أكبر ضريبة بالتاريخ ليكونوا الخنجر الآخر في ظهره إن هذه السياسات جعلت أغلب المواطنين في لا مبالاة لأي عارض صحي وكأنه يقول للموت تعال لا استطاعة لمواجهتك

, وكذلك رفع سعر الأسمدة في ظل تنظيرات ضرورة عودة الانطلاقة الاقتصادية و وكذلك رفعت الرسوم المختلفة بأضعاف مضاعفة /قضاء , هجرة و جوازات , قضاء , رسوم ترخيص أبنية, رسوم صرف كهرباء ومياه وهاتف , طابع . تامين إلزامي وكذلك التعليم و الصحة وكل تكاليف الحياة بأكثر من 1000 بالمائة وكان سياسات الحكومة هدفها تكريث التضخم مع ما يحمله من سلبيات وعدم عدالة ولم تكن تفكر إلا بمحاباة القلة المتحكمة بمفاتيح الاقتصاد السوري وقد والتقديرات لإيرادات الخزينة العامة من الرسوم و الضرائب ب(500 مليار )ليرة سورية و120 رسوم جمركية مستوفاة /جريدة الأيام العدد 7/

#### 5 - تخسير القطاع العام الصناعي:

لم تتغير العقلية اتجاه القطاع العام الصناعي العدو الأكبر لمحتكري المواد و عابدي الأموال على فيضان الدماء فهذا القطاع الذي كان من ركائز بناء سورية بكافة قطاعاتها تعرض لمؤامرة كبيرة قبل الأزمة لتمويتها رغماً من قلة تكلف إعادة الحياة له وإصلاحه فالأموال اللازمة و التي كانت لا تتعدى 100 مليار ليرة كانت محتجزة عبر اقساط الاستهلاك المحولة للمالية و لكن هذا الملف كان يقفل عليه وخلال الأزمة تماهى حاملي السلاح مع رغبة هؤلاء بحيث دمر حوالي 40 معمل من أصل حوالي 90 معمل و كانت التصويب على المعامل التي تعرقل تراكم المليارات عبر الاستيراد كمعامل الأدوية و الأسمدة والاسمنت و غيرها و على الرغم من قدرة البعض على العمل إلا أن منع هذا كان هو الأساس كما في الأدوية أو معمل الأسمدة التي كانت حجة عدم توفر الغاز هي المبرر حتى أخذ قرار رفع الأسمدة إلى 210 آلاف لسعر الطن بعد أن كان اليوريا 12 ألف ويتفاجأ المتابعون بمخازين في معمل السكر من سنوات و غير قادرين على بيعها لمادة تعد من أكثر المواد استيراداً .

و هنا يطرح السؤال لماذا في ظل الحاجة لأي سلعة و هل هناك فيتو من محتكري الاستيرادو إضافة لمعمل الحديد في حماة و الشركات الإنشائية و التي نحن في أمس الحاجة لها في مرحلة إعادة البناء .

و هنا يكمن السؤال من يوجه من؟ الحكومة أم مستفيدي وتجار الأزمة

وهل محاباتهم لمقتضيات الحاجة أم نهج يعمل من اجله؟

ومن خلال هذه العرقلة لعمل القطاع العام استمراراً لعقلية مرضاة ومحاباة بعض القوى الاقتصادية واستمراراً للنهج الذي كان مدخلاً لما حصل بسورية زادت المعاناة و زادت الفجوة بين الأجور و تكاليف المعيشة فمن الأزمة قل عرض المواد و تفصلت الموارد ومنع هذا القطاع من أي تدخلات تزيد من العرض و تقلل من الاختناقات .

#### 6 - وزارة حماية المستهلك الوليد الميث:

كان قرار إنشاء وزارة حماية المستهلك قرار ضروري وحتمي وفق مقتضيات الأزمة وكان بمطلب ومبادرة من النائب الاقتصادي الجديد المعارض الأشد لنهج الدردري قذري جميل وقد تفاعل البعض ولكن لم يلبثوا أن ييأسوا من أداء أسوأ و مشاركة بتثبيت أسعار محتكري المواد و رفع مستمر لها ومحاباة و حماية المحتكرين و الاحتكار وفق تمويل و قتل لأي تأثير لمؤسسات التدخل و عدم فرض التوريدات عن طريق مؤسسة التجارة الخارجية , وقد بدأ هذا الموضوع من أول الأزمة عندما كانت هناك مخازين تكفي لسنوات فقد كانت هذه الوزارة استمرارية للترهل و الفساد الذي كان قبل الأزمة ولم تستطع التدخل بما يختلف عن أسعار السوق لمحتكري المواد و الذين كانت تعتمد عليهم الوزارة لتوريد موادها بدلاً من تفعيل دور مؤسسات التجارة الخارجية و بالتالي ما يسمى مؤسسات التدخل الايجابي لم تكن تتدخل و غالباً تتدخل بما يكرس أسعار محتكري المواد واغلب عقوباتها لم تكن وسيلة ردعية وإنما غاية بحد ذاتها تحابي بين صغار الكسبة و بين حيتان محتكري المواد , وهنا لم يفهم المتابع من خلال رفع الأسعار و الرسوم وكما حصل بالضروريات و بأسعار الطاقة هل الهدف الترشيد أم ترضية البعض على حساب المواطن أم عدم قدرة على فرض الرؤى أم جهل بالقراءة الحقيقية للواقع إن كان الموضوع ترشيد من خلال رفع الأسعار فهناك طرق أخرى ومنها تخصيص الحصص وإن كان جهل فإن الإصلاح الإداري كفيل بتعيينات وفق توصيف وظيفي يوصل كفاءات فاعلة وقادرة و مفرمة للفساد الذي زاد أضعاف مضاعفة و من دون قواد تغيير لن ينفع أي إصلاح بقبعات رصعت الفساد و نظمته و ليعلم المنظرون أن استهلاك الـ 10 % من ممتلكي الثروات من الأموال السوداء و تجار الأزمات يزداد كلما ارتفعت الأسعار و بالتالي لا يتأثروا بهكذا قرارات قد جعلت 90 % من الشعب السوري تحت خط الفقر و خاصة أن عدد المهجرين تجاوز الـ 7 مليون داخل البلد و مثلهم خارج البلد , سياسات هذه الوزارة و التي حاول الوزير الجديد النشاط ولكن غير القادر على أي تغيير لم تكن ذات أي فعالية إيجابية وإنما زادت الفقر و الشقاء و قبلت أن تكون منفعة ديكورية مقابل أن يغتني أغلب أدواتها من الرشى و الابتزازات لشخص رفعا الأسعار و استغلوا الأزمات و تاجروا بالدماء , و أغلب عقوباتها كانت انتقائية غير مؤثرة غايوية و ليست وسيلة للردع و موضوع التسعير الإداري المتدرج لم يكن وممنوع أن يكون ضمن خططها و تعاملها مع مؤسسة التجارة الخارجية للتوريد المباشر يوجد فيتو دائم اتجاهه.

#### 7 - سياسات سعر الصرف / الدولار / :

السياسة المتخبطة التي أرهقت الجيوب و النفوس للأغلبية وأثرت الأقلية على حساب الدم

وقد بدأت الأزمة و هناك احتياطي نقدي يفوق الـ 25 مليار دولار وكلنا يعرف خصوصية الأرقام في سورية و خاصة المتعلقة بالأمن الوطني و القومي و قد صدر تصريح عن وزير سابق بأن الاحتياطي أضعاف ما أعلن

عنه هذا الاحتياطي عدا الذهب , هذا الاحتياطي الذي هدر جزء منه عبر قرارات غير مفهومة و استمر الهدر عبر سياسات نقدية تعاكس الواقع و تخالف الحاجة الأزمومية للبلد وسط تغاضي واضح عن هكذا سياسة دمرت مدخرات المواطنين وكانت محرض ودافع لرفع متوالي للأسعار ومحاباة لدواعش الداخل الذين لا يريدون للحرب أن تنتهي و يراهنوا على الإسقاط و الانهيار الاقتصادي للبلد وما زال جزء منهم متخفي تحت سلوكيات تتدعي الخوف على الوطن وهم يمرروا جزئيات لقتله و استمرت هذه السياسات التي تحابي من أكتنز الدولار على حساب الليرة السورية و تحابي من جلس على التلة بالخارج ينظر على ما يحصل وتحابي من هرب أمواله ودولاراته الأسعار و الدولار و اللعب العلني المكشوف

كل فترة يلعب بسعر صرف الليرة لتقفز بشكل كبير و هلع وخوف ليقوم المركزي بإجراءات تخفف سعره ولكن بالقدر الذي يحقق الارتفاع المرغوب ...

أننا نعلم مدى الانعكاسات الاقتصادية للأزمة الطويلة الخائقة الممتدة لخمس سنوات ونيف و اللاحقة لنهج اقتصادي مبرمج لتحطيم وتهشيم البنى الاقتصادية و الاجتماعية و نراعي بمجهزنا كافة الظروف و الضغوط المحيطة بأصحاب القرار ولكن يخطأ أكثر من يظننا أننا قد نشعر أو نرصد ثغرة أو تهاون أو انحراف لأي كان انحراف يتسبب في زيادة المعاناة و الجوع و العوز و الألم و فقدان الأمل و نقبل بغض الطرف وعدم تسليط الضوء .

موضوع الأسعار و الدولار كان المسلسل اليومي أو الكابوس الدائم الذي يحاول حرف مسار المعركة عن طريق النور المستمد من الانتصارات المتلاحقة للمؤسسة العسكرية المدعومة بصبر و دعم الشعب السوري النادر الوجود , الشعب السوري الذي أصبح أغلبه ضمن دائرة الفقر و نصفه تحت خط الفقر في وضع يحزن له كل إنسان حقيقي , ولكن هذا الوضع لم ينعكس على تجار الأزمة و مأجوري البرامج الدولية و عابدي الأموال بل زادهم قسوة و مغالاة في فرض الظروف المولدة لأموال و ثروات على حساب الدم و العرض و الأرض ..

لن نطيل الكلام عن سيورة الدولار خلال الأزمة و التي تعري سياسة الإدارة النقدية و المالية التي لم تبذل جهد لفرض رؤيتها و للمحافظة على السعر الحقيقي و على الإدارة الواقعية العقلانية وإنما تركت للسوق السوداء الدور الرئيسي في قيادة معركة الدولار المعركة من طرف سوق يجب أن لا تكون في الظروف الطبيعية فكيف بالظروف الاستثنائية التي يراهن بها على الإسقاط الاقتصادي بعد عجزهم عن الإسقاط العسكري .. قبل البدء بإعطاء الحلول نتكلم عن المستفيدين من الدولار المرتفع .. وعن الأجواء قبل الاستقرار الأخير للدولار .. وفي موضوع الدولار فلا نتكلم عن انعكاسات الأزمة وإن كانت قاسية ولكن نتكلم عن وقائع تناقض ما قيل وما فعل وما دبر وما عمل به فكيف نصدق ما حصل لليرة و نعلم من حيث المبدأ أن أغلب

الانعكاسات الناجمة عن الأزمات و الحروب يجب أن لا تظهر إلا بعد الأزمات بسبب وجود الاحتياطي الذي هدفه المحافظة على سعر الصرف و الذي هو من أهم مظاهر الاستقرار و الأمان و خاصة في وقت الأزمات و من أول الأزمة حتى عامها الأول لم يتجاوز سعر الدولار الـ 80 ليرة وهو أقوى فترات الضغط والنزوح الخارجي و السياسة العبقريّة من حاكم سورية المركزي الذي بدد أكثر من مليار دولار بقرار السماح للمواطن بشراء 10 آلاف دولار ، ثم يرتفع ليصل لـ 103 ليرات وبتدخلات جانبية يعود ليستقر خلال أيام و من ثم تبدأ المضاربات و ليصل لحاجز 300 ليرة و من ثم بعد تدخل المؤسسات المختصة بعد إعطائها الصلاحيات المؤقتة يعود للهبوط ليصل بفترة أيام لـ 130 ليرة ليأخذ حاكم المصرف قرار برفع سعر التصدير حوالي 10 ليرات و لتعود الكرة بمتوالية عجائبية و لتبدأ التبريرات يوم أن 5 صفحات فيسبوكية هي السبب و يوم أن المضاربات ببلدان الخليج و يوم من بيروت تحدد الأسعار و يوم و يوم من أجل تأمين الرواتب و الحاكم بالتبريرات يضيع ووكأن همه عدم إعادة الروح لليرة و ما لفتنا أن سعر الدولار قبل الأزمة كان سياسي مع هوامش للعرض لا تتعدى 10 % و خلال الأزمة يعوم و يصبح عرضة للعرض و الطلب في ظل عدم توفر حواجز الدفاع المناسبة كما وجدنا و ما سببه التخبط الدولار في زيادة نيرانية للأسعار و في تلاعب التجار و غير ذلك من الأعمال التي لم ترع بها الأزمة كما حصل مع السكن العشوائي و محاربتة ليحرم الفقراء من حلم اقتناء منزل و يحرم مئات الآلاف من فرص العمل بعد أم ملء الفاسدون جيوبهم من المتاجرة بحاجة الفقراء و ملء مرتشوا البلديات خزائنهم و ضربوا ضرباتهم رغباً عما صدر من قوانين و حتى مراسيم تفرض التسويات و حسب ظننا أن ظروف الأزمة كانت تقتضي التساهل و العمل بجدية لحل هكذا مشكلة تحل حاجة المواطن للسكن و ترفد خزينة الدولة بمليارات الليرات و كان تصرف عقلاني عادل بدلاً من أن يكافأ المجرم و الفاسد و يعاقب المواطن المغرر به و لن نذكر الارتكابات التعفيشية و اللصوصية و لن نذكر ما تقوم به الجمارك من سلوكيات ابتزازية لأن ما يهمنا أن نصل لما يحمي بلدنا و مواطننا

قبل فترة من الارتفاع الأكبر حيث وصل لحدود 620 ليرة توجه مكاتب الصيرفة للتخلص مما لديها من دولارات لتفريغ السوق منها بسعر حوالي 495 ليرة لكل دولار و يترافق ذلك مع السماح للتجار بسحب بضائعهم المقدرة بحوالي 40 ألف حاوية و كذلك حملة لشراء الذهب من السوق لعدم إعطاء هذا المعدن الفرصة للاكتناز لعدم الضغط على الدولار و حتى هذا المعدن أدخل بلعبة السوق السوداء و ترافقت هذه السلوكيات بحملة لصفحات المضاربين غير المواجهة من الإدارة النقدية للتخفيف من ارتفاع كبير للدولار جعل شرائح كثيرة تسارع لشرائه بالسعر الذي فرضه المضاربين و بالتالي أصبح الجو النفسي العام في هلع و خوف كبير زاد من حجم الطلب في ظل عرض محدود و مسيطر عليه و هنا كانت الضربة الموجهة للشوارع السوري و خاصة ترافق هذا اللعب بالدولار برفع فوري للأسعار و خاصة السلع التي احتكرت من قلة بعد أن سحبت الدولة و مؤسساتها اليد من التدخل بها استيراداً أو بيعاً أو دعماً و كانت المرة الأولى التي يهتز بها حاكم مصرف سورية و يخاف مصرحاً بأن هناك مؤامرة لأتباع البنك الدولي هي من أوصل الدولار إلى هذا الحد و ليهبط بعد ذلك لحدود الـ 300 ليرة بعد أن فرض على حاكم سورية المركزي و كذلك ليفاجأ الجميع بتدخل سلبي بحدود

470 ليرة مثبتاً إياه لفترة قبل أن تغير الإدارة النقدية بحاكم جديد يفتتح عهده بتصريح نيراني أن هدفه هو إعادة الطبقة الوسطى و ليأخذ قرار بتوسيع شبكات بيع العملة الصعبة و التعامل بها عبر المصارف الخاصة ليرتفع من جديد و يجعله مستقر بحدود 540 ليرة سورية وما زالت التخبطات مستمرة وفق رؤى ضبابية , هذه السلوكيات الدولارية و السعيرية التي فرغت العقول و الصدور من نشوة الانتصار الذي حققته المؤسسة العسكرية بتدمير وكأن مسلسل التفريغ يحصل مع كل انتصار عسكري و مسلسل رفع سعر الصرف لا يفرق بين نصر أو سيطرة للارهابيين وهنا تكون الحالة النفسية لا تؤثر إلا كما يريد البعض , و السؤال المطروح من يستفيد من اللعب بالدولار أو سعر الدولار المرتفع لنقترب ممن يعرقل سعر واقعي وازن و عادل ..

- أول المستفيدين المضاربين الذين فرغوا كل أدوات المواجهة و التأثير ليصبحوا اللاعبين الوحيدين بعد مواجهات و تصديات من المؤسسات المختصة التي حاولت لعب الدور الذي غيب عن الإدارة النقدية, هؤلاء المضاربين الذين ابتاعوا الدولارات بكميات كبيرة جداً منذ بدء الأزمة عندما فرط المركزي بكميات كبيرة وصلت لمليارات طمعاً بالربح بالليرة التي كان فوائض المصارف منها حوالي 685 مليار ليرة سورية .

- من لديه أقارب بالخارج يقبضون بالعملة الصعبة و يحولون له و هؤلاء يحاولوا التحويل غير النظامي عبر الوسطاء و لأن التحويل من هذا النوع يعطيهم مبالغ أكبر.

- من يجلب المقاتلين و يقبضهم بالليرة السورية برواتب تعطيهم تمييز عن المؤسسات النظامية .

- من يتعامل مع المنظمات الدولية و السفارات و يقبض بالعملة الصعبة .

- من يسكن بالأماكن التي لا تسيطر عليها الدولة السورية .

- من يرتبط بمشاريع خارجية لفرض الحل السياسي الذي يعطيه مزايا ومكاسب و يحقق للدول الداعمة له الشروط المحققة لمصالحها.

- و تبقى بعض الفئات التي تتقاضى رواتب مرتفعة وورثة الفساد خارج نطاق المعانة و الآلام وإنما هي فئة المضاربات و الدولار المستمرة.

و المتضرر هو سورية بشرفائها ووطنيتها و غالبية سكانها من نازحين وعاملين و عاطلين بانخفاض القيمة الشرائية لرواتب متآكلة كانت تساوي حوالي 500 دولار و أصبحت لا تساوي 50 دولار وفي ظل تضخم كبير وصل لحوالي 1200% لبعض السلع .

و يبقى السؤال الأهم ما العمل و لماذا الاستكانة ببعض الضخ الاعلامي الذي لا يلبث أن يخمد ومن ثم يصل المركزي لرفع السعر كما يريده ؟

وكذلك ماذا كانت تريد الحكومة السورية من سياسة الصرف هل ما كان لفرض تقشف إجباري أصبح تجويع أم كان هناك خروج عن الواقع و عما يفرض فعله عبر أدوات مأجورة ؟

, هل كانت تريد الدولة سحب السيولة من الأسواق لتمويل الأعباء الإضافية الناجمة عن احتياجات الحرب ؟

أم ما مورس خرج عما كانت تتأمله ؟

هل هناك قوى تحاول فرض سعر صرف ضعيف ولماذا ؟

المهم سياسة الصرف أهم أسباب التضخم الكبير و المحافظة عليه و استقرار الدولار على ما هو عليه ليس نتيجة جهيزة و عبقرية وإنما ظروف موضوعية وذاتية و يبقى العمل على سعر صرف حقيقي يعيد الهيبة لليرة السورية أهم ما يؤتمل منه لردم الفجوة بين الأسعار و الأجور .

8 -العقوبات و الحصار :كانت الغاية من العقوبات الاقتصادية و الحصار هو الخنق الاقتصادي المؤدي إلى إفشال الدولة و بالتالي إسقاطها بالإضافة للعمل العسكري ولكنهم فشلوا رغماً من تأثيرهما من ناحية قلة العرض من المواد و تصعب تأمينها بحيث , زادت صعوبة تعدد الخيارات ومحدوديتها .

9 \_ الخطوط الإنتمائية :على الرغم مما شاب هذه الخطوط من ثغرات و تعقيدات واختناقات كانت عوناً و الصبح كان التوجه الأخير نحو حصة للقطاع العام من أجل إصلاح اجزاء و من حيث الظرف العام كان يجب أن تكون هذه الخطوط من قبل الحكومة من حيث المواد و الكميات و التوقيت .

10 - الفساد الأكبر:كان للفساد دوراً كبيراً وخاصة الفساد الأكبر بتواقيع مليارية لإحتكار البعض ومنع الآخر و تقويض القطاع العام من ناحية تخفيف العرض من السلع وزيادة تكلفة البضائع عبر الرشى و عبر المحسوبيات المعرقة للاستثمار الصحيح للموارد وكذلك عبر التعيينات على أسس لا تعتمد على الكفاءة و الوطنية مما أثر على العرض وكبح إمكانية ضبط الأسعار واخرج الكثير ممن يريد الاستثمار من دائرة توظيف الإمكانيات. وكذلك لعب التهريب دوراً في زيادة العرض فقد قدرت البضائع المهربة من تركيا بأكثر من مليار دولار عام 2016 ومع أن عرض بعض المواد كالأدوية والحاجات للمناطق غير المسيطر عليها من قبل الحكومة قد كان عبر هذا العمل اللاقانوني ولكن كان هناك في كثير من الأوقات مواد وسلع تشابه ما ينتج عندنا من جهة وسلع ذات مواصفات سيئة و جزء منها غير مطابق لمواصفات الصحة وكذلك كان تهريب بعض المواد غير الضرورية ك الدخان و غيره وكذلك كان هناك تهريب من نوع آخر لمواد و سلع ضرورية مما قلص العرض ورفع الأسعار مثلما حدث مع بعض الخضار

11 - السيطرة على المنافذ و المعابر الحدودية : بقوة الإرهاب مما قلل فرص دخول وخروج البضائع بحيث لم يبق سوى معبر لبنان ومع هذا البلد كانت أغلب العمليات التجارية و كذلك منفذ البحر و الذي يكلف أكثر و يخضع لتعقيدات كبيرة.

12 - التحويلات : كان لتحويلات المهاجرين دوراً مهماً في زيادة حجم الطلب عبر زيادة القدرة الشرائية لشريحة كبيرة و خاصة في ظل سعر الصرف الضعيف وقد قدرت التحويلات خلال فترة رمضان بحوالي 220

مليون دولار و خلال السنة الماضية بحوالي 1.2 مليار دولار وهو كذلك ما يخدم بمكانة سعر صرف الليرة السورية وإن سياسة نقدية صحيحة قد تضاعف هذه الأموال .

رؤى تساعد بالحل:

إن الصمود الأسطوري لسورية و شعبها ومؤسساتها دليل قوة سابقة من كافة النواحي وضخامة حجم تكلفة الدمار لمؤشر على ما تملكه سورية من موارد طبيعية و بشرية وعلى قدرات متجددة في و هذا ما يعطي مؤشر إيجابي لوجود الإمكانيات و الكفاءات القادرة على إعادة البناء و الانطلاقة الصحيحة وإن الكثير من الثغرات قد غض الطرف عنها لطبيعة و تعقيدات الأزمة و لاحظنا في ظرف الانتصارات للمؤسسة العسكرية و التحلل الدولي الخاضع لمرتكزات الصمود السوري بدء الإعلان عن مرحلة جديدة من فرض القانون و طرح مشروع الإصلاح و التطوير الإداري و الذي يعطي بيئة قانونية و هياكل وظيفية وأساليب رقابية هامة للانطلاقة نحو الأهداف الوطنية و تقويض الفساد في حال السير به و الذي يحتاج لإرادة وتصميم كون واضعي العصي بالعجلات قد بدءوا بتقويضه وهو جزء أساسي في مواجهة الفجوة الكبيرة بين الأجور و تكاليف المعيشة كبيرة وفي محاولة التصغير من هذه الفجوة طفى على السطح رؤيتين مختلفتين رؤية تستند إلى ضرورة زيادة الرواتب بنسبة 100 % وما فوق مستندة لحل آني , وبحسب تقديرونا في ظل الظروف الحالية و المتطلبات المستقبلية رؤية تخديرية سنكسر الألم ولن نستطيع تقليص الفجوة في ظل عدم السيطرة على التضخم وفي ظل عدم قدرة بعض القطاع الخاص وعدم الرضوخ لأي زيادة مثلما حصل سابقاً في ظل استمرار قانون رقم 17 المحابي لصاحبي العمل الخاص على حساب العامل وفي ظل البطالة الموجودة و كبر عدد الأخوة النازحين و عدم استقرارهم وهناك رأي آخر و الذي تبنيناه وهو اللعب على وتر سعر الصرف و بالتالي تخفيض الأسعار وخاصة أسعار الوقود ما سنعكس على الجميع ويعطي مؤشر ثقة وأمان كون سعر الصرف مؤشر هام يعتمد عليه كمؤشر كلي هام من مؤشرات التعافي و الاستقرار الاقتصادي وكذلك يساهم بعودة الجذب السياحي داخلياً وخارجياً و تخفف من الفجوة من خلال دفعات نقدية في فترات مختلفة و بكمية محددة للجميع ترافق بمعونات لأغلب المواطنين وقد جاء توقيت إصدار ورقة الألفين ليرة من دون انعكاسات تضخمية دليل تعافي و هدوء عقلائي بعيد عن العاطفة و الغرائزية مع محاولات تجار الأزمة و حاملي مشروع الإسقاط الاقتصادي تسريب إشاعات بهدف بث عدم الثقة و ترك آثار تضخمية متتالية ولم يكن كون الكتلة ظلت بالمصرف المركزي ولم تحول لقوة شرائية و هنا كان الانتظار لمعرفة كيفية تحريك هذه القوة كمخفف عن الضغط على سعر الصرف إن كانت الغاية توفير سيولة لدفع الالتزامات و هذه الحل يترافق بجملة من السياسات الدافعة للنمو و الجاذبة للإستثمارات والموسعة للمشاركة بحيث تستثمر أغلب الموارد و الإمكانيات عبر تشاركية حقيقية بين العام الذي يجب التوقف عن خنقه وتخسيره و الإسراع بإصلاحه و الخاص وبين كافة القطاعات تتصدى لكافة الاحتياجات المستعجلة و تكرر حالة وطنية حقيقية بناءة وهذا ما ينعكس على إعادة بناء الطبقة الوسطى, فإن البيئة المشكلة للطبقة الوسطى اجتماعياً ما زالت قادرة على النمو فكثير من المنتمين لها قد غادرها من الناحية المالية لضعف الدخل و بالتالي ضعف الإنفاق و عدم القدرة لاستمرارهم بنفس أسلوب العيش السابق من ناحية المعيشة أو النشاطات الثقافية و الاجتماعية و الدور المركزي كرافعة لوعي وانسجام المجتمع ولكن فقرها سطحي وليس عميق عودة النمو الاقتصادي وبعض الإصلاحات قد تعيدها وكذلك الجزء الذي خسرتة عن طريق هجرة العقول و الهجرة القسرية يمكن استعادته بأساليب مختلفة تدعم

الحملة الوطنية و الدينامية لتسريع عودة المجتمع للتعافي إن البرامج الواجب السير بها تأخذ منحى اسعافي وآخر متوسط و استراتيجي فالمنحى المتوسط و الاستراتيجي مرتبط بعودة الاستقرار وإنهاء حالات الإرهاب و العنف و التطرف و الظروف الاستثنائية مقترناً بحل سياسي يولد إدارة تنموية تأخذ الحوكمة و الحكم الرشيد و سيادة القانون و الشفافية و المساءلة كمدخل لمكافحة الفساد و الهدر وفق معايير التنافسية و الجودة, ويتم ذلك عبر جداول ما نريده وفق جداول زمنية ووفق أولوية تسخر لها الإمكانيات و من ثم البحث عن الإمكانيات لدى الحكومة ثم لدى القطاع الخاص و من ثم أساليب التمويل الأخرى و بالتالي التشاركية ضرورة حتمية للمرحلة المقبلة ولكن ضمن شروط صحيحة تحقق مصالح الحكومة و القطاع الخاص بما يحقق طاقات إنتاجية جديدة و لا تأخذ شكل الخصخصة أو تقديم القطاع العام هدية لبعض الشخصيات وكذلك فإن إنعاش العملية الاقتصادية ضروري لتحسين معيشة المجتمع عبر الإنتاجية الحقيقية وهذا ما يتطلب دعم الزراعة بقطاعيها الحيواني و النباتي و تقديم التسهيلات وهنا يجب التذكير برفع سعر الأسمدة إلى حدود 210 آلاف للطن مترافقاً مع أسعار الطاقة ما قد يعرقل نمو هذا القطاع وكذلك يجب تشجيع المشاريع الصغيرة و المتوسطة كونها المشغل الكبير لفرص العمل و المضيفة للقيمة المضافة للكثير من المواد الأولية التي تغنينا عن الاستيراد و تكون دافعة للصناعات الكبيرة و تشجيع المغتربين السوريين و أصحاب رؤوس الأموال التي هربت للعودة و الاستثمار وفق تقديم مزايا و خرائط استثمارية في المناطق الآمنة وكذلك يجب العمل على سياسة نقدية و مالية واقعية تعيد توازن الليرة بما ينعكس على أسعار المحروقات و تكلفة أغلب المصنوعات و بالتالي ينعكس على تكاليف معيشة المواطنين ولكن هنا لابد من دور لوزارة التموين و حماية المستهلك في ضبط و مراقبة الأسعار و فرض الفوترة و مراقبة جودة البضائع و ان تأخذ دورها بشكل فعلي و ليس منقاد من بعض المحتكرين بحيث تعود للتدخل بأسعار تفرض على السوق من خلال التعاون مع مؤسسة التجارة الخارجية للتوريد المباشر بدلاً من الشراء من محتكري المواد لفرض السعر المناسب لهم وكذلك لا بد من تشكيل لجان محلية كجسميات حماية المستهلكين مستقلة هدفها مراقبة الأسعار و جودة المواد و فضح الفاسدين و اللاعبين بقوت الشعب , وكذلك يجب أن يكون هناك إصلاح للتعليم بمختلف مراحله بعد أن أصبح تعويم القطاع الخاص هو الأهم على حساب جودة التعليم العام الذي رفعت تكاليفه و أهمل لتسويق الخاص الهادف لجمع الأموال على حساب الجودة و كان لإعتماد التعليم على الكم نتيجة عكسية جعلت المال و النفوذ أهم معايير التقييم على حساب التعليم ذو العائدية المنخفضة و قد شهد هذا القطاع ترهل و تراجعاً على الرغم من توفر البنى التحتية المتميزة ولكن اقحام الخاص انعكس سلباً على أداء العام و على كفاءة و مردودية الكوادر, وكذلك لا بد من تفعيل دور المؤسسات و المنظمات لتصحيح مسارها و نهجها لأخذ دورها الحقيقي و الذي كان لها تاريخية به في غريلة الاقتراحات و عرقلة القرارات التي تضر بالشرائح الاجتماعية المكونة للطبقة الوسطى و قد كانت في المراحل السابقة في مرحلة ثبات و عطالة استطاعت من خلالها قوى معينة تمرير قرارات أضرت بأغلب المواطنين و منها رفع أسعار الدواء و الأسمدة و مضاعفة قيمة الضرائب و الرسوم وغيرها , إن البعض يستغل سكون بعض المنظمات للترويج لمجتمع مدني بديل ذي خطوط غير آمنة و أدوار خطيرة و كلنا يعرف دور جزء منها بداية الأزمة و قبلها وحتى هذه الفترة في تضليل الرأي العام و تزوير الحقائق و العمل كأدوات استخباراتية لأجهزة معادية و أغلبها تحت حجة الديمقراطية و حقوق الإنسان و كذلك جزء منها ديكور أو لتبييض الأموال أو للاغتناء على حساب جوع النازحين و يجب العمل على زيادة عوائد الحكومة من الإحاطة بالفساد من خلال مواجهة التهرب الضريبي و إعادة ترسيم إيجارات الدولة و التقليل من الهدر و النفقات و



كذلك متابعة ملف القروض المعثرة ورسوم إيجار العقارات و إن تسوية أوضاع السكن العشوائي يؤدي إلى فوائد مزدوجة من حيث عوائد كبيرة للخرينة و كذلك زيادة عرض للمنازل مما ينعكس على أسعار الإيجار إلا إذا كان هناك فيتو من حيتان مقاولي العقارات, ولكن ذلك آني مسابير لسياسة نقدية عبر أدوات التدخل وضبط الصرف و محاربة المضاربات والمضاربيين والحد من استيراد الكماليات من سيارات فاخرة و عطور وألبسة أجنبية ومكافحة ما يهرب منها و مواجهة من يلعب نفسياً بهذا السعر وخاصة ازدياد قيمة التحويلات من جهة وهذه الفترة تشهد عودة المغادرين لبلدنا بحجة العمل و كل ذلك مرتبط بضرب الفساد بيد من حديد وإن عجزت الإدارة المدنية فدفع جهات أزموية للتصدي لها عبر قرار سياسي و منح سلطات كاملة مع مزيا تشجع على العمل بشرف وتقنية, وبالنسبة لسعر الصرف هناك جملة سياسات قادرة على الإحاطة و العودة بالسعر لما يناسب الدولة و مواطنيها ولا يمكن الوصول لها في ظل تفرد الإدارة النقدية و عدم التعاون مع المؤسسات الأخرى وخاصة لبلورة جداول مشتركة لتمويل الأهم لما يحتاجه البلد من أغذية و أدوية وفق أولوية تتناسب مع الكمية المعروضة من الدولارات وعدم الضغط الكبير المركب وكذلك لا يمكن السير بهذه الخطط من دون تجفيف السوق السوداء بعقوبات كبيرة تصل لمرحلة المؤبد أو أكبر وخاصة أن من يعمل بها معروف ومحمي من بعض ضعفاء النفوس , ولا يمكن الوصول لهكذا حل في ظل التعامي و غض الطرف عن بضعة صفحات تلعب و بضع مضاربيين يربحون على حساب اقتصاد بلد, ولا يمكن الوصول لهكذا حلول في ظل السياسة الحالية لضخ الدولارات لمقربين و محسوبين لعدم إعطاء هذا التصرف أي تأثير على السعر, إن اللعب على الموضوع النفسي أمر في غاية الأهمية و بسبب الكوارث التي حصلت إن كانت الإدارة النقدية على علم بها و قدرة على مواجهتها و عدم الفعل المناسب أو لم يكن أصبح تغيير هذه الإدارة ضرورة حتمية لأخذ الموضوع النفسي دوره لفقدان ثقة المواطنين بهذه الإدارة, وخاصة ما يكتنز من العملة الصعبة حسب تقديرات البعض يتجاوز 40 مليار دولار و يبقى موضوع الدول الصديقة و الداعمة غامض في ظل عدم أخذه المدى الذي يحتاجه البلد وفي ظل اعتماد أشخاص بدلاً من المؤسسات , ومن دون الوصول لمظلة جامعة و موسعة للنشاط الاقتصادي وقرية من كل الأموال السورية لبث جو من الأمان و الارتياح جاذب للأموال المهربة و المهاجرة و المغتربة سيكون هناك صعوبة في تسريع الانطلاقة فيجب العمل على ردم الهوة العمودية التي نجمت عن سياسات نهج القلة ما قبل الأزمة و تركز جذرياً خلالها مما زاد من عمقها فمن دون تعاون القطاع الخاص و العام وفق برنامج يعتمد من الحكومة للإستثمار و الاستغلال الأمثل لكل الموارد و الطاقات ستصعب المهمة و هنا لا بد من التذكير أن المظلة القانونية مطلوبة لحماية و جذب الأموال و التي كانت مثقوبة قبل الأزمة و هربت الكثير من الإستثمارات فمن دون قضاء عادل وقانون حامي فوق الجميع لا بيئة حقيقية لأي انطلاقة جديدة .

ففي بلدنا دائما كنا نقول إن تواجد النية يتواجد أي شيء أكيد ما خسرنه من خلال هذه الأزمة ومن خلال ما أرتكبه الفاسدين والتجار المرتبطين بهم أي تجار الأزمة كبير وضخم ولا يمكن أن تتحملة أي دولة ولكن وجود خطط مرحلية و استراتيجية تأخذ بأسلوب الأهمية و الأولوية الضرورية وكذلك لسياسات تعيين تعتمد على الكفاءة و التقنية و القدرة وليس على الولاء و الفساد و الاعتبارات اللا وطنية وهذا من أهم الآليات نجاح مشروع الإصلاح الإداري و أهم علاجات مواجهة الفساد و التي كانت التعيينات أهم فيروسات تقويته و جعله منظومة وعلى السير بنهج يراعي الخصوصية السورية وهنا لا بد من المرور سريعاً على خلافاً في ظل الأزمة تتسائل من بعض هواة الكلام الفارغ عن هوية الاقتصاد الضائعة وهذا الكلام الذي يدور بين

خندقين متصارعين قبل الأزمة متناسين أنه خلال الأزمات تصبح الحلول إسعافية بعيدة عن أي تخندق وأن النهج التنموي في نهاية الأزمة في الواجب الولوج به وفق اولويات الحاجات الضرورية ,وإن الانطلاق بهذا النهج والابتعاد عن سياسات تحابي البعض هو علاج آني لجسم سيغدو معافى .دولة مثل سورية بشعب عميق متجذر تسارع الدول لجذبه قادر على العودة القوية في ظل الثروات المتوفرة ولنا أسوة بما حصل باليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية وخروجهم مدمرين وما وصلوا له نتيجة ثقافة متراكمة ومتجذرة الأفق جميل إن عرفنا استثماره وأخيراً في ظل نقص مبرر لبعض الإحصاءات و إصدار أرقام جزافية للبعض وفي ظل تصريحات و تحليلات غير مسؤولة حاولنا تسليط المجهر على هذه الظاهرة الخطيرة وفق منظور اقتصادي في ظل معرفة انه بالظروف الاستثنائية هناك قوانين استثنائية وانه في الأزمات قد يطغى الجانب الأمني على الجانب الاقتصادي وهنا يعود التقدير للشخصيات المقررة وفق مجاهر متعددة وأخيراً نختم بالقول القداسة للدم السوري الطاهر المقدس و أسمى آيات القداسة لشهداء سورية الباقية الموحدة الصامدة و كل الشكر و العرفان للمؤسسة العسكرية الحامية لسورية و الضامنة لوحدتها في ظل أنياب خارجية ودواعش داخلية حاولوا وما زالوا يعملوا على إسقاطها و النيل من عذريتها والتي لم ولن ينل منها.

الدكتور سنان علي ديب

: